

26 مارس 2013م

إلى حضرة السيد الرئيس باراك أوباما:

تزامناً مع تشكيلكم لفريق الأمن القومي للفترة الرئاسية الثانية، نرى ان الوقت الآن قد أصبح مناسباً لإعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة تجاه اليمن. يجب على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة ان تحقق التوازن المرجو في عدد من الاولويات الصعبة: تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة العربية، تفكيك الشبكات الإرهابية، حماية خطوط الملاحة ومسارات تدفق النفط، منع وقوع كارثة إنسانية وتقديم الدعم الملموس للمرحلة الانتقالية الديمقراطية اليمنية. وفي خلال مواكبة التطور التدريجي للتحديات الجارية، يجب على الولايات المتحدة ان تؤكد أهمية الشراكة مع يمن أكثر استقراراً وأمناً وثابتاً. نرى ان معالجة التهديدات البعيدة المدى للأمن القومي الأمريكي – لا التركيز الأساسي على التهديدات الشديدة القريبة المدى – تعني نقل الأولوية إلى التنمية الاقتصادية والسياسية والإنسانية للشعب اليمني. وتستحق مسألة الوصول إلى تلك الأهداف المشار إليها أنفاً المزيد من المناقشات والحوارات.

نهني إدارتكم وسفارة الولايات المتحدة في صنعاء ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على الاحتياجات التنموية والإنسانية على المدى البعيد وإلى تغيير حصص تمويل البرامج وفقاً للاحتياجات المذكورة. وعلى الرغم من الضيقة المالية التي تعاني منها حكومة الولايات المتحدة، وظفت الحكومة مواردها بشكل ملحوظ لدعم اتفاقية المرحلة الانتقالية وعملية الحوار الوطني بحيث تعكف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمؤسسات الأخرى على مساعدة النازحين والفئات اليمنية الأكثر عرضة للخطر. يمكننا الآن ان نفتخر بأن الولايات المتحدة هي المساهم الأكبر لبرامج المساعدات الإنسانية في اليمن. كما نرى ونقدر جهود عدد كبير من المسؤولين الأمريكيين الذين حاولوا الاستجابة للتوصيات التي اقترحتها مجموعتنا في خطاب أرسل بتاريخ يونيو 2012م الماضي.

إن التطورات الايجابية المشار إليها أعلاه، تعيقها إلى حد كبير الانطباعات السائدة والمتوارثة في اليمن والولايات المتحدة بأن تلك الأخيرة تعمل فقط لخدمة مصالحها الأمنية ولا تهتم بآثار استراتيجيتها على اليمن. ويشكل الانطباع السائد بأن الاهتمام الوحيد للولايات المتحدة في اليمن يكمن في مكافحة تنظيم قاعدة شبه الجزيرة العربية نتاجاً سلبياً للاستراتيجية الحالية. يعلم الشعب اليمني جيداً بأن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يشكل تهديداً لكلا اليمنيين والأمريكيين وتقر الأغلبية بضرورة مجابهة أولئك الذين يسعون إلى التخطيط أو التعهد باستهداف

الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية القائمة حالياً لمكافحة التهديدات قد أثبتت فشلها وأدت إلى نتائج عكسية وتحتاج إلى إعادة التقييم والنظر في جدواها.

لدى الولايات المتحدة الحق في الاستثمار في تعزيز قدرات وفعالية عمليات القوات المسلحة اليمنية. لقد عملنا على توفير برامج التدريب والتأهيل والدعم الفني للقوات الامنية اليمنية بعية مكافحة قوى التطرف. إن قرار الرئيس هادي في إعادة هيكلة قوات الامن سيعزز من قدرة الحكومة على مواجهة التهديدات الداخلية وكما ستعزز المساعدات الأمريكية لجهود القيادة اليمنية في إعادة هيكلة القوات المسلحة ضمن بنية قيادية مركزية موحدة فعالية القوى الأمنية... وتصب هذه الجهود في نهاية المطاف في تطوير قدرات هذه القوى واستيعاب المتطلبات الأمنية للمواطن اليمني وتفكيك الشبكات الإرهابية في شتى أنحاء البلاد.

من جهة أخرى، أدى الاعتماد المتزايد على الغارات الجوية عبر الطائرات الموجهة عن بعد (درونز)، إلى تفويض مصالحنا البعيدة المدى المتعلقة بتحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن وبناء شراكة مستدامة مع اليمن. وتشير الأعداد المتزايدة من التقارير البحثية إلى ان الضحايا من المدنيين والخسائر المادية والاضرار الجانبية التي عادة ما ترافق هجمات الطائرات من دون طيار، ساهمت في تآكل مصداقية الحكومة المركزية وعززت من المشاعر المعادية للولايات المتحدة. وتزداد التقارير الصحفية وتقارير الشهود العيان في المناطق التي استهدفت فيها الطائرات الموجهة عن بعد للمدنيين بأن العائلات والقرى ضحايا تلك الهجمات باتت تتظاهر وتندد ضد الحكومتين اليمنية والامريكية مما يرعى تجنيد مقاتلين ومتعاطفين جدد قد يحموا او يدعموا بشكل مباشر تنظيم القاعدة وشركائها المحليين - انصار الشريعة. فتؤدي الاضرار الجانبية للضربات الجوية والتكلفة السياسية الباهظة لإبعاد اليمنيين تضيق المجال السياسي الذي يسمح لنا ببناء التعاون وتعزيز جهود الحكومة اليمنية.

يهدد قرار الرئيس هادي المعلن بتبني توسيع نطاق الهجمات الجوية الموجهة عن بعد، شرعية حكومته. ويرى السواد الاعظم من الشعب اليمني ان الحكومة اليمنية هي المسؤولة عن مكافحة الاعمال المتطرفة العنيفة التي وجدت لها ملاذاً داخل الاراضي اليمنية لكن اليمنيين يرفضون سيطرة الولايات المتحدة على الحملة الأمنية القائمة. تعتمد الاستراتيجية الأمريكية في اليمن على الافتراض القائل إن بناء حكومة قوية ذات شرعية أساسي في معالجة التحديات المتعددة التي تواجهها اليمن. غير أن إن ربط الحكومة اليمنية مصالحها بالغارات الجوية الموجهة عن بعد يقوض مصداقيتها بين أفراد الشعب عن غير قصد. وقد أصبحت معارضة الطائرات من دون طيار مطلباً شعبياً لكل من لا يثق بالحكومة المركزية ابتداءً من انصار الشريعة مروراً بالحوثيين ووصولاً إلى الجنوبيين.

وفي النهاية، لن تتغلب الولايات المتحدة على مخاطر القاعدة عبر السبل والوسائل العسكرية وحسب- لا يمكننا ببساطة ان "نقاتل/نقتل" للخروج من هذه المعضلة - إذ إن الاستراتيجية الوحيدة المجدية على المدى البعيد هي دعم وتعزيز قدرات الحكومة اليمنية لكي تعالج جذور واسباب العوامل التي ترعى بيئة العقيدة المتطرفة: تفاقم ازمة الامن الغذائي، غياب الخدمات الاجتماعية الأساسية والبطالة المزمنة. وقد حققت حكومة الولايات المتحدة تغييرات إيجابية في

خلال السنوات الاربع الأخيرة فيما يخص سياستها القائمة تجاه اليمن لكن يمكنها ان تقوم بالمزيد، ويجدر بها ذلك، لتضع استراتيجيتنا على المسار الصحيح. تشدد قيادات الإدارة الأمريكية على التزامنا بتنمية الاقتصاد اليمني ودعم المرحلة الانتقالية السياسية لكن الأفعال أبلغ من الأقوال. وإن الوقت – الآن – مناسب لتأكيد التزامنا تجاه اليمن بخطوات ملموسة. إن تشكيلكم لفريق الأمن القومي الجديد يضعكم في وضع مناسب لإجراء التغييرات التالية في السياسة الأمريكية:-

(١) الاستفادة من علاقة الحكومة الأمريكية الحميمة مع الرئيس هادي لتشجيع حكومته على تنفيذ نقاط الإصلاحات التي التزم بها وعلى معالجة الانتهاكات لحقوق الإنسان. نتجت الالتزامات المذكورة عن العملية التي طرحها الرئيس هادي عقب التوقيع على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وإن تنفيذها امر مفصلي للحفاظ على مصداقية المرحلة الانتقالية ومواصلة الدعم الدولي. يجب على إدارتكم مواصلة العمل مع الرئيس هادي وحكومته لتعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية بدلاً من الأفراد. كما يجب على الرئيس هادي وحكومته – حتى في قلب المرحلة الانتقالية – التركيز على مكافحة الفساد ومكافحة الجدارة والتميز بدلاً من العلاقات الشخصية.

(٢) دعم الحوار الوطني بشكلٍ يمكّن الاصوات المستقلة – ليس فقط نخب الاحزاب السياسية – ويكثّف التواصل مع الجنوبيين واليمنيين خارج صنعاء والمدن الرئيسية. يجب على الولايات المتحدة ان تشجع الرئيس هادي على تنفيذ النقاط الـ20 بحسب توصية اللجنة الفنية التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني بـغية تعزيز الثقة بين اوساط الشعب اليمني في عملية الحوار الوطني. إن المشاركة الحقيقية للقوى الجنوبية امر اساسي لانجاح عملية الحوار ويجب تبني خطوات ملموسة لابرار التزام الدولة في حوار عادل ومتساوي يضمن معالجة المطالب والشكاوى الجنوبية. وخارج نطاق الحوار، يجب على الولايات المتحدة ان تتواصل مع الشباب والمجتمع المدني والتنسيق مع القيادات الجديدة القادرة على إخراج اليمن من الوضع الراهن في حقبة حكم صالح.

(٣) العمل مع مجموعة أصدقاء اليمن للتأكد من الالتزام بالتعهدات السخية لليمن وضمان قدرة الحكومة اليمنية وامتلاكها للموارد الضرورية لتنفيذ المشاريع المدرجة. وبعيداً عن الواجب الأخلاقي لتقديم المساعدات التي ستجنب البلاد من الانزلاق إلى المجاعة والمعاناة الشديدة، نرى ان الأزمة الراهنة قد تسبب مخاطر أمنية كبيرة تزعزع استقرار اليمن. يجب على الولايات المتحدة ان تعمل مع الرئيس هادي وحكومته لتنشيط وتفعيل صلاحيات المكتب التنفيذي المستحدث في اتخاذ القرارات الفعلية بهدف الاسراع في تنفيذ مشاريع تنمية تمولها الدول المانحة، بما في ذلك تعزيز دفع الوكالات التنفيذية إلى العمل وان التحرك السريع لتنفيذ المشاريع في الجنوب والمناطق المضطربة ستساهم في تعزيز جسور الثقة بين المواطن وحكومة هادي والحوار الوطني.

(٤) تفعيل استراتيجية الدبلوماسية (العلاقات) العامة للتبيان أنّ مصالح الولايات المتحدة في اليمن لا تقتصر على مكافحة الارهاب والقضايا الامنية. لا يعلم السواد الاعظم في اليمن تفاصيل المبادرات الأمريكية في اليمن ولا يرون إلا الجوانب السلبية للسياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب بالرغم من انشغال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية في التعامل مع الرئيس هادي وحكومته بخصوص الملفات الانسانية والسياسية والاقتصادية. وقد يرسل قيام وزير الخارجية جون كيري بزيارة إلى اليمن رسالة دعم واضحة للمرحلة الانتقالية والتطلعات الديمقراطية. كما نشجع

اصدار كبار المسؤولين المدنيين الأمريكيين (الذين لا علاقة لهم بمسائل الدفاع والامن) بيانات صحفية والقاء هؤلاء المسؤولين لخطابات علنية من أجل تأكيد التزام الولايات المتحدة المتواصل في مساعدة تطوير المسار الديمقراطي ودعم الرقي الاقتصادي في خلال المرحلة الانتقالية.

**٥) إعادة النظر في اعتماد الولايات المتحدة على ضربات الطائرات بدون طيار لأنها توجب المشاعر المعادية لأمريكا وتعزز من تأثير الجماعات المتشددة.** في حين تحاول الإدارة الأمريكية خلق التوازن بين تكاليف ونتائج وفعالية العمليات التكتيكية، يجب على الإدارة إبداء الاهتمام نفسه في دراسة التكلفة السياسية الباهظة للضربات الجوية. كما يجب على الإدارة ان تركز بشكل خاص على آثار الغارات الجوية على شرعية الحكومة المركزية و قدراتها على التعاون مع الولايات المتحدة. وفي ذات الوقت، يجب ان تعمل الإدارة مع الكونغرس الأمريكي لتطوير عملية أكثر شفافية وإطار عمل قانوني أقوى يشرفان على عمليات القصف الجوي عبر الطائرات بدون طيار في اليمن والمناطق الأخرى.

**٦) الضمان أنّ عملية إعادة هيكلة المنظومة الأمنية ستحقق الوصول إلى قيادة موحدة لهل قادة مدنيين وضمان عدم تكرار الأخطاء التي حدثت في برنامج المساعدات الأمنية الأمريكية لفترة صالح.** يجب ان تركز المساعدات الأمريكية على تعزيز المؤسسات بهدف تحسين قدرات المؤسسات الأمنية البعيدة الأمد على مجابهة التهديدات المسلحة للأمن القومي – ليس فقط عمليات مكافحة الارهاب. كما يجب على الولايات المتحدة ضمن هذه البرامج ان تعطي الأولوية إلى احترام القوات الامنية اليمنية لحقوق الانسان وسيادة القانون. ونوصي بأن يعكس توزيع ونقل المعدات العسكرية إلى اليمن والمساعدة الأمنية الأمريكية، التقدم في معايير ومؤشرات الإصلاحات المؤسسية التي التزم بها الرئيس هادي.

**٧) رفع سقف المساعدات الاقتصادية والاستفادة من الصناديق التمويلية الإقليمية لدعم اليمن، بالإضافة إلى حزمة المساعدات الثنائية.** يجب على الولايات المتحدة ان تخصص أموالاً لليمن من صندوق الاستجابة للشرق الأوسط و ميزانية العام المالي 2013م التي أقرها الكونجرس. وقد لمسنا زيادة المساعدات الأمريكية لليمن في خلال العام المنصرم، كما ارتفعت نسبة المساعدات المدنية الاقتصادية مقارنة بالمساعدات العسكرية – وهذا تغيير إيجابي نرحب به ويستحق الإشادة. يجب على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مواصلة هذا التوجه كما يجب تخصيص الأموال لخلق فرص عمل جديدة وتحسين البيئة التجارية والتنظيمية وتعزيز قدرات المجتمعات المدنية وبناء المؤسسات الديمقراطية.

نحن الموقعون ادناه، أفراد يهتمون من الاعماق بالولايات المتحدة ومستقبل اليمن ونمثل فئات متنوعة من الخبرات والآراء والتوجهات والانتماءات السياسية، نحنكم ونشجعكم وكذا أولئك العاملين في إدارتكم بتبني وتنفيذ هذه التوصيات وبشكل عاجل. ندرج أسماءنا أدناه وهي تمثل آراءنا الشخصية لا المؤسسات التي ننتمي إليها أو نتبعها.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،

مايكل هدرسون، مدير معهد منطقة شؤون الشرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية بريان كاتوليس، زميل أول في مركز التقدم الأمريكي

ستيفن مكينيرني، المدير التنفيذي لمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط ديفيد كرامر، رئيس منظمة بيت الحرية (فريدم هاوس)

بيتر مانديفيل، أستاذ في جامعة جورج ميسون السفير ريتشارد و. ميرفي، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا (سابقاً) في وزارة الخارجية اميل نخله، أستاذ في جامعة نيومكسيكو

شجاع نواز، مدير مركز جنوب آسيا في مجلس الأطلسي ستايسي فيلبريك ياداف، أستاذه في كلية هوبارت وويليام سميث سارة فيليبس، كبيرة المحاضرين في جامعة سيدني

تشارلز شميتز، أستاذ في جامعة توسون

جيليان شويدلر، أستاذ مشارك في جامعة ماساتشوتيس

دانيال سيروير، أستاذ في جامعة جونز هوبكنز

آن ماري سلوتر، المديرية السابقة لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية السفير إدوارد ووكر، مساعد وزيرة الخارجية (سابقاً) لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في وزارة الخارجية

دانيا غرينفيلد، نائب مدير مركز رفيع الحريري للشرق الأوسط في المجلس الأطلسي السفارة باربرا بودين، السفارة الأمريكية السابقة لدى اليمن

دانيال برومبرغ، أستاذ في جامعة جورج تاون

روبرت د. باروز، أستاذ مساعد (فخري) في جامعة واشنطن

شيليا كارابيكو، أستاذة في جامعة ريتشموند خوان كول، أستاذ في جامعة ميشيغان

إيزوبيل كولمان، زميل أول في مجلس العلاقات الخارجية

ميغان كورادو، مستشارة قانونية ومديرة برنامج اليمن في مجموعة القانون الدولي العام ستيفن داي، أستاذ في جامعة سناتسن

تشارلز دن، مدير برامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة بيت الحرية (فريدم هاوس)

جوشوا فاوست، كاتب عامود الأمن الوطني في شبكه بي بي اس (ما تحجاج أن تعرفه) ستيفن جراند، زميل غير مقيم في معهد بروكينغز

ستيفن هايدمان، أستاذ مساعد في جامعة جورج تاون

جيمس هوبر، المدير التنفيذي لمجموعة القانون الدولية

كريستوفر سويفت، أستاذ في جامعة جورج تاون

واين وايت، نائب مدير سابق في مكتب التحليل لمنطقة الشرق الأدنى وجنوب آسيا، دائرة الاستخبارات والبحوث في وزارة الخارجية

أرسلت نسخة عن هذه الرسالة إلى كلّ من:

السيد جون ف. كيري المحترم، وزارة الخارجية الأمريكية

السيد تشاك هايجل المحترم، وزارة الدفاع الأمريكية

السيد جون و. برينان المحترم، مدير وكالة الاستخبارات المركزية

الدكتور راجيف شاه المحترم، مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية